«إيكيا» توفر لعملائها أثاثاً منزلياً عالي الجودة بأسعار في متناول الجميع

الأسعار المخفضة التي في متناول الجميع هي حجر الزاوية في رؤية إيكيا وأسلوبها في العمل. ويعتمد التفكير التسويقي في إيكيا على توفير منتجات مخفضة السعر بجودة عالية وتصاميم عصرية وجذابة، وذلك مع الحرص على أن تكون جميع هذه المنتجات عملية لتتلاءم مع احتياجات العملاء ومع المساحات المتوافرة لديهم في جميع أركان المنزل لتكون منتجات تعيش معهم وتوفر لهم الحياة الجيدة التي يحلمون بها داخل منازلهم. تعمل إيكيا بشكل مستمر لتطوير الأداء والمنتجات، بطريقة مبسطة ولكنها فعالة وتوفر للعملاء الكثير من المال. وتلعب جميع وحدات العمل في إيكيا دورا هاما وفعالا في الوصول إلى هذه الأسعار المخفضة لتكون جميع المنتجات متوافرة ويمكن للجميع اقتناؤها والعيش معها. تقوم إيكيا في بادئ الأمر بتحديد السعر الممكن للمنتج ثم تقوم بتصميم وتصنيع المنتج بالتعاون مع الموردين لضمان أن يكون السعر المخفض مرتبطا على الدوام بأعلى مستويات الجودة التي تبدأ من اختيار المواد وحتى اكتمال الشكل النهائي للمنتج.

ولتحقيق ذلك، تهتم أيضا بزيادة معدات الإنتاج والتصنيع، والاستخدام الأمثل والفعال للمواد الأولية وتطبيق الحلول الإبداعية من الناحية التقنية وحتى من ناحية التصميم. إن الأمر يتعلق بشكل جوهري على عملية الإنتاج بشكل فعال لتقليل الجزء المهدر من المواد الأولية، وكذلك تسهيل عملية التركيب السهل للمنتجات والتي يمكن للعملاء القيام بمعظمها. وتقوم شركة ايكيا الأم في مدينة ألمولت بالسويد بتطوير كافة منتجات الأثاث المنزلي والمكتبي لإيكيا.

دول منطقة اليورو الست ذات التصنيف الائتماني الأعلى مهددة بفقدان درجتها

واشنطن ـ ا.ف.ب: هددت وكالة ستاندارد آند بورز بتخفيض التصنيف الائتماني لدول منطقة اليورو الست التي تحظى بدرجة «AAA» ما يسمح لها بالاقتراض بنسب فوائد متدنية.

ووضعت ستاندارد اند بورز تصنيف الدين الطويل الامد لـ 15 من دول منطقة اليورو من ضمنها المانيا والنمسا وفنلندا وفرنسا ولوكسمبورغ وهولندا التي تحظى بأعلى تصنيف «قيد المراقبة السلبية».

وفرنسا مهددة بتخفيض تصنيف ملاءتها «درجتين» الى «AA» فيما الدول الخمس الاخرى مهددة بتخفيض درجة واحدة الى «ـAA». وتمنح ستاندارد اند بورز تصنيف «AAA» لفرنسا والنمسا منذ 1975 ولهولندا منذ 1988 والمانيا منذ 1989 ولوكسمبورغ منذ 1994 وفنلندا منذ 2002.

والدولتان الوحيدتان غير المعنيتين هما اليونان المصنفة حالياً في فئة التعثر في السداد وقبرص الموضوعة اساسا «قيد المراقبة السلبية». واوردت ستاندارد اند بورز انها تعتزم الانتهاء من مراجعة العناصر التي تدعم تصنيف الدول الاوروبية الـ 15 المهددة «في اسرع وقت ممكن بعد القمة الاوروبية (المقبلة)».

ومن المقرر ان يجتمع قادة الاتحاد الاوروبي في الثامن والتاسع من ديسمبر في بروكسل بهدف وضع خطة ذات مصداقية بنظر العالم بأسره لانقاذ منطقة اليورو. وبعد تحذير الوكالة اعلنت فرنسا وألمانيا في موقف مشترك عن «تضامنهما الكامل» وأكدتا «عزمهما على اتخاذ كل القرارات الضرورية بالتشاور مع شركائهما والمؤسسات الاوروبية لضمان استقرار منطقة اليورو». واعتبرت المتحدثة باسم الحكومة الفرنسية وزيرة الميزانية فاليري بيكريس ان قرار الوكالة يستدعي ردا اوروبيا «ذا مصداقية» و«جماعيا». وتتعرض وكالات التصنيف الائتماني لانتقادات حادة بعدما ارتكبت خطأ فادحا بعدم توقعها انهيار القطاع العقاري الاميركي ومنحها تصنيف «AAA» في مرحلة الفورة التي سبقت الازمة للعديد من المنتجات المالية الرديئة التي ساهمت في الانهيار.

غير ان محللي دار السمسرة نوموراً يعتبرون ان احتمال توصل القمة الى نتائج جيدة يزداد في ظل «الضغوط التي تمارسها (ستاندارد اند بورز) على القادة الاوروبيين لحضهم على القيام بخطوات في الاتجاه الصحيح».

وكانت وكالة موديز الاميركية للتصنيف الائتماني حذرت في 27 نوفمبر من ان التفاقم السريع لأزمة الديون في منطقة اليورو يهدد تصنيف جميع الدول الاوروبية حتى تلك المصنفة «AAA» غير انها لم تذهب الى حد وضع اي منها تحت «المراقبة السلبية».

واعتبرت «ستاندارد اند بورز» ان مشكلات منطقة اليورو ناجمة عن «عدة عوامل متداخلة» ابرزها «الارتفاع الملحوظ» في نسب الاقتراض لعدد متزايد من الدول منها دول تحظى بالتصنيف الاعلى، في حين يفترض ان يسمح لها تصنيفها بالتمويل بفوائد متدنية.

ورأت الوكالة ان «استمرار الخلافات بين القادة الاوروبيين» حول الحلول الواجب تبنيها للأزمة يساهم في تراجع تصنيفها، وكذلك «المخاطر المتزايدة بحصول انكماش في مجمل منطقة اليورو» وهو احتمال تقدره بـ 40٪ للعام 2012.

وزير المالية الألماني السابق منتقداً سياسة ميركل تجاه اليورو: أوروبا ليست فيزياء

برلين ـ د.ب.أ: اتهم وزير المالية الألماني السابق، بير شتاينبروك، المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بسوء الأداء في تعاملها مع أزمة اليورو وقال إنها لم تطلع على تاريخ أوروبا، وأضاف موضحا ذلك في كلمته التي ألقاها أمام مندوبي حزبه الاشتراكي الديموقراطي في مؤتمر الحزب امس: «أوروبا ليست فيزياء.. أوروبا أكثر من ذلك» ملمحا بذلك لدرجة الدكتوراه التي حصلت عليها ميركل في الفيزياء. كما انتقد شتاينبروك، الذي يمكن أن يحظى بترشيح حزبه لمنصب المستشار، ظهور ألمانيا على المستوى الأوروبي بشكل مثالي رغم أنها ليست مثالية على الصعيد الداخلي حسب قوله لأنها توزع هدايا ضريبية رغم سوء الظروف التي تمر بها ألمانيا في ضوء تراجع النمو الاقتصادي وفي ضوء أزمة اليورو التي تهدد بإفلاس عدد من الدول الأعضاء بمنطقة اليورو وعلى رأسها اليونان. وطالب شتاينبروك بإنهاء المضاربات في أسعار السلع الغذائية وإنهاء المتاجرة بالتأمينات على القروض التي لم تسدد.

وقال شتاينبروك: «الشعب هو صاحب السيادة وليس السوق.. علينا أن نعود لاقتصاد السوق الاجتماعي».

وناشد شتاينبروك حزبه الاشتراكي الديموقراطي بعدم إضاعة فرصه الانتخابية من خلال تقديم مطالبات بزيادة الضرائب بنسبة كبيرة وأوصى بالاستفادة من تجارب رفاقه في الحزب الذين خسروا انتخابات في ولاياتهم عندما كانت زيادة الضرائب في برنامجهم الانتخابي.

وأضاف شتاينبروك: «علينا أن نقاوم إغراءات تقديم وعود انتخابية للناس لا نستطيع الوفاء بها.. وإلا كلفنا ذلك مصداقيتنا». ورأى شتاينبروك أن حزبه الاشتراكي الديموقراطي هو الحزب القادر على تنظيم التحالف بين «الأقوياء والضعفاء».

كما اعتبر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون انه من غير المرجح تنظيم استفتاء في بريطانيا حول معاهدة اوروبية جديدة محتملة، رافضا بذلك الدعوات التي وجهها الجناح اليميني المشكك بأوروبا داخل حزبه المحافظ. وقال كاميرون في لندن «في حال كانت هناك معاهدة (جديدة) على مستوى الدول الـ 27 وتنص على نقل سلطات من بريطانيا الى بروكسل، فسيتعين تنظيم استفتاء».

«الفجر للتأمين التكافلي» تشارك في معرض الوظائف 2011

انضمت شركة الفجر للتامين التكافلي الى قائمة الشركات المشاركة في معرض الوظائف الذي تقيمه وتنظمه شركة معرض الكويت الدولي تحت رعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد خلال الفترة من 13 الى 15 الجاري على أرض المعارض الدولية برعاية ومشاركة حشد من كبرى الشركات الكويتية. وبهذه المناسبة شددت مدير إدارة الموارد البشرية لدى شركة الفجر للتأمين التكافلي عذاري الرومي على ضرورة إقامة هذا النوع من المعارض حتى يتسنى معرفة احتياجات الشركات المحلية والأجنبية للعمالة والكوادر المحلية بالإضافة الى تعريف السوق المحلي على الشركات الجديدة.

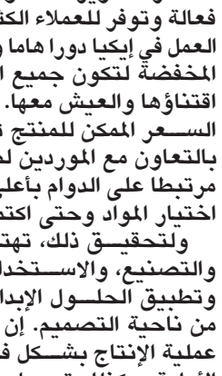
عذاري الرومي

وبينت ان الهدف من وراء مشاركة الشركة في المعرض هو تعريف المتقدمين بطبيعة عمل إعادة التأمين ورفع نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص، حيث ان شركة الفجر لإعادة التامين التكافلي هي شركة رائده في صناعة إعادة التأمين التكافلي في الكويت ودول مجلس التعاون بالاضافة الى فروعها الخارجية في شرق آسيا. وقالت للباحثين عن العمل ان شركة الفجر توفر لهم فرصة العمل مع شركة رائدة ومتخصصة في مجال إعادة التأمين التكافلي، وقالت عذاري ان شركة الفجر تؤمن بقدرات الكوادر الوطنية إيمانا كاملا، ولديها من الدافع ما يمكنها من التقدم نحو النجاح والتطوير. ووصفت الجهود الى التكويت التي تسعى الى تطبيقها مؤسسات الدولة بأنها جهود كبيرة وذلك بالتزامها بالمعايير والنسب المئوية اللازمة بتعيين الكوادر والعمالة المحلية، كما لها اهمية قصوى لاعتماد الكويت على أبنائها في تطوير وتنمية مختلف المجالات في الكويت بالإضافة الى توفير فرصة عمل للأجيال القادمة.

وألمحت الى ان الشركة تواجه صعوبة في توفير عمالة متخصصة في التأمين التكافلي، حيث ندرة وجود تخصص التأمين والدارسين له في السوق المحلي، وترى عذاري انه يمكن توجيه معرض الوظائف لخدمة طرفي العلاقة سواء شركات القطاع الخاص او الباحثين عن عمل من خلال التعرف واللقاء المباشر لكلا الطرفين مما يعزز عملية التعارف أكثر من حيث متطلبات العمالة والشركات وفهم متطلبات واحتياجات المتقدمين.

استقرار سوق العقار في بريطانيا

لندن ـ كونا: ذكر بنك «هاليفاكس» ان متوسط اسعار المنازل في بريطانيا انخفض بشكل طفيف في الشهر الماضي مما كان عليه في بداية العام لأن السوق ظل مستقرا بشكل ملحوظ خلال العام الحالي. وأوضح البنك ان متوسط اسعار المنازل انخفض في الشهر الماضي بنسبة 0,7٪ مقارنة بشهر ديسمبر من عام 2010 ليصل الى 161,731 جنيه استرليني وهو اقل من شهر اكتوبر بنسبة 9٪. واشار مستشار السكن الاقتصادي لـ «هاليفاكس» مارتن اليس الى ان «اسعار المنازل ظلت مستقرة بشكل ملحوظ خلال العام الحالي على الرغم من الوضع الاقتصادي المتدهور والصعب والضغوط الكبيرة على الموارد المالية للأسر».

وساهمت معدلات الفائدة المنخفضة قياسيا بنسبة 0,5٪ في دعم سوق العقار مع تسجيل بنك انجلترا زيادة بنسبة 3٪ في عدد القروض العقارية الموافق عليها لتصل الى 52700 في اكتوبر وهو اعلى عدد من الموافقات الشهرية لهذا العام.

من جهة اخرى، ذكر بنك «هاليفاكس» ان اسعار المنازل في الاشهر الثلاثة الماضية الى نوفمبر انخفضت بنسبة 0,6٪ مقارنة بالاشهر الثلاثة التي سبقتها.

واضاف البنك ان «الارقام الشهرية في عام 2011 تفاوتت حيث ارتفعت وانخفضت خلال خمسة اشهر وظلت دون تغيير في شهر واحد». وانخفضت اسعار المنازل في الاشهر الثلاثة الماضية الى شهر نوفمبر بنسبة 1 ٪ عن الفترة ذاتها من العام الماضي ولكن هذا يعد تحسنا كبيرا منذ مايو الماضي عندما كانت الاسعار اقل بنسبة 4,2٪.

وبين اليس ان البنك يتوقع ان يستقر السوق على نطاق واسع سواء من حيث الاسعار أو المبيعات خلال الاشهر القليلة المقبلة حيث سيتغير الطلب وحالة العرض قليلا.

وحذر بعض خبراء الاقتصاد من ان سوق العقار لايزال معرضا لتراجع سريع في الاشهر المقبلة مع تفاقم الوضع الاقتصادي ومن المتوقع ان يقيد ضغط الانفاق الاستهلاكي وارتفاع معدلات البطالة وانعدام الثقة في التوقعات الاقتصادية المشترين المحتملين ويؤثر سلبا على اسعار المنازل في حين تقل الثقة بقدرة البنوك على الاقراض.

أوباما: الكونغرس سيرتكب خطأ فادحاً بدء عطلة عيد الميلاد دون تمديد قانون إعانات البطالة

واشنطن ـ أ.ش.أ: قال الرئيس الأميركي باراك أوباما إن الكونغرس سيرتكب خطأ فادحا إذا ذهب في عطلة عيد الميلاد دون تمديد العمل بقانون إعانات البطالة في وقت لايزال ملايين الأميركيين يبحثون عن وظائف. وحذر أوباما في بيان وزعه البيت الأبيض من أنه إن «لم يتم مد العمل بالقانون فإن 1,3 مليون أميركي سيتركون في البرد لأن هذه الإعانات تمثل لكثير من العائلات خط الدفاع الأخير الذي يفصل بين المصاعب التي يعيشونها وبين الكارثة». وقال موجها حديثه إلى الجمهوريين، الذين يرفضون رفع الضرائب على الطبقة الغنية ويطالبون بخفض ضرائب جميع المواطنين، «إذا كنتم تؤمنون بأنه لا ينبغي على الحكومة أخذ الأموال من جيوب الشعب، أتمنى أن يدرك أعضاء الكونغرس أن الأمر أسوأ عندما تؤخذ تلك الأموال من الأشخاص العاطلين عن العمل والذين يبحثون دون كلل عن وظائف». وأوضح أن تعافي الاقتصاد الأميركي من أزمته المستمرة منذ ثلاث سنوات «لايزال هشا» رغم تراجع نسبة البطالة الشهر الماضي. وأضاف أنه: «على الرغم من تراجع نسبة البطالة في الولايات المتحدة إلا أن تعافي الاقتصاد الأميركي لايزال هشا، كما أن الأزمة في أوروبا تلقي بظلالها على الوضع الأميركي».

وقال أوباما إن كثيرا من المتخصصين في الاقتصاد يؤمنون بأن تمديد تخفيض الضرائب على الأجور أمر مهم للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، محذرا من أن هؤلاء الخبراء سيقومون بخفض تقديراتهم بشأن نسبة نمو الاقتصاد الأميركي إن لم يتم مد العمل بالخفض الضريبي المعمول به حاليا. وأضاف أن الولايات المتحدة واقتصادها لايزالان يمران بفترة استثنائية، مشيرا إلى أنه يتلقى رسائل بشكل يومي يبلغه أصحابها بأن إعانة البطالة سمحت لهم بعدم فقدان منازلهم قبيل عثورهم على عمل، كما سمحت لهم بدفع تكلفة الوقود لاستخدام سياراتهم في البحث عن عمل.

وخلص إلى أنه وضع عدة أفكار لإصلاح نظام إعانات البطالة وأنه سيكون مسرورا للعمل مع الجمهوريين بهذا الخصوص، لكنه قال إن أهم شيء الآن هو العمل على تمديد القانون.

وشدد على أن توفير فرص عمل وتوفير الأمن الاقتصادي للطبقة الوسطى من الشعب الأميركي يحتلان المرتبة الأولى في قائمة أولوياته في الوقت الراهن.

وأضاف أن ذلك يعني عدم رفع الضرائب المفروضة على دخول حوالي 160 مليون أميركي اعتبارا من يناير القادم عندما تنتهي صلاحية القانون الذي خفض من مستوى هذه الضرائب.

ويسعى أوباما لزيادة الضرائب على الأغنياء الذين يشكلون نسبة 2,5٪ من الأميركيين، وهو ما يرفضه الجمهوريون الذين يقولون إن المساس بالضرائب المستحقة على هذه الفئة سيؤثر سلبا على خلق الوظائف.

«كريدي سويس» يعتزم تقسيم «إدارة الثروات» إلى كيانين

نيويورك ـ د.ب.أ: ذكرت تقارير إخبارية أن بنك كريدي سويس، ثاني أكبر بنوك سويسرا يعتزم تقسيم قطاع إدارة الثروات الأوروبي لديه إلى كيانين منفصلين بهدف التعامل مع التفاوت بين الأسواق الصاعدة والأسواق المتقدمة. وذكرت وكالة «بلومبرج» للأنباء الاقتصادية أن هانز أورليش ميستر الرئيس التنفيذي لقطاع خدمات إدارة ثروات الأفراد لدى البنك الذي يوجد مقره في مدينة زيوريخ السويسرية القول في مذكرة إنه ابتداء من أول يناير المقبل سيتكون قطاع إدارة الثروات الأوروبي من وحدتين، الأولى تركز على غرب أوروبا والثانية على شرقها والشرق الأوسط وشمال افريقيا، وأضافت أن مارك دوش المتحدث باسم البنك أكد محتوى المذكرة لها.

وقال ميستر «سنركز بصورة متزايدة على استثماراتنا وموارادنا على الأسواق سريعة النمو وبخاصة في قطاع أسواقنا الصاعدة».

يسعى ميستر الذي تولى منصبه في أغسطس الماضي إلى زيادة أرباح القطاع قبل حساب الضرائب بمقدار 800 مليون فرنك سويسري (872 مليون دولار) بحلول 2014 مع تراجع الربحية والتغييرات الهيكلية في صناعة إدارة الثروات بما في ذلك الاتفاقات الجديدة التي وقعتها سويسرا مع الدول الأخرى لمحاربة التهرب الضريبي.

دبي تبحث خيارات لإعادة تمويل دين حكومي

لندن ـ رويترز: قالت صحيفة فاينانشيال تايمز إن دبي اثارت احتمال اعادة جدولة بعض سنداتها التي تستحق السداد العام القادم مع مواجهة الامارة والشركات التابعة لحكومتها مدفوعات ديون بقيمة 10 مليارات دولار.

واضافت الصحيفة ـ دون ان تذكر مصدرا لتقريرها ـ إن دبي تبحث خيارات اخرى بما في ذلك جمع ملياري دولار من بنوك محلية لديها سيولة في اطار سعيها لمساعدة الكيانات التابعة للحكومة في الوفاء بالتزاماتها بما في ذلك ثلاثة إصدارات لسندات قيمتها الاجمالية 3,8 مليارات دولار يحين موعد استحقاقها على مدى العام القادم.

ونقلت الصحيفة في تقريرها عن مسؤول حكومي بارز قوله «نعمل بجد للوفاء بجميع التزاماتنا لكننا نمر بأوقات صعبة. نحن اكثر ثقة بأننا يمكننا التفاوض على اتفاق تجاري مع حائزي السندات».

تغريم بنك «إتش.إس.بي.سي» البريطاني بتهمة تضليل العملاء

لندن ـ د.ب.أ: قررت هيئة الخدمات المالية البريطانية تغريم بنك «إتش.إس.بي.سي» البريطاني 10,5 ملايين جنيه إسترليني (16,4 مليون دولار) بعد إدانته بتهمة تضليل العملاء عن طريق منتجات ادخارية للعملاء المسنين الذين يرجح أن يفارقوا الحياة قبل أن يحل موعد استحقاق قيمة استثماراتهم.

وذكرت الهيئة وهي المعنية بمراقبة القطاع المصرفي في بريطانيا أن الغرامة، هي الأكبر في قطاع خدمات التجزئة المصرفية، حيث تأتي بسبب المشورة «غير الملائمة وغير المناسبة» لحوالي 3000 عميل خلال الفترة من 2005 و2010 بشأن الاستثمار في السندات.

وأضافت أنه في حالات كثيرة كان العمر المتوقع للعميل أقل من فترة السند الموصى بالاستثمار فيه وهي 5 سنوات وهو ما يعني أن الأفراد كانوا يضطرون إلى سحب استثماراتهم في السندات قبل موعد الاستحقاق وما يترتب على ذلك من خسارة للعائد المقرر.

رأي اقتصادي

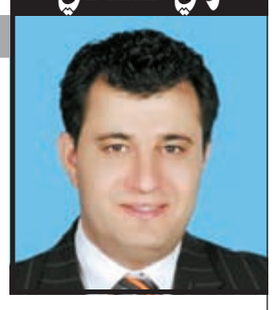

melhemmahmoud@hotmail.com
بقلم: د.محمود ملحم

الاقتصاد الكويتي بين الأزمات الداخلية والتطورات الإقليمية

نستهل مقالنا بالسؤال في علم الاقتصاد، والذي يجب أن يبرز إلى العلن عن هوية المرحلة المقبلة، وما ينتظره الاقتصاد في الكويت وأيهما أخطر وأكثر تأثيرا على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية، التوترات الداخلية أم التطورات الإقليمية وأزمات الدول المجاورة؟

لقد بدأنا بالفعل نعاني من تراجع المؤشرات وبدأت بالفعل موجة الغلاء على الرغم من كل التقديمات.

والجواب ببساطة هو أن الأجواء الداخلية أكثر تأثيرا على كل الأصعدة، وهي وراء تفويت الفرص فهي تشكل عاملا أساسيا نحو جذب الاقتصاد إلى الأسفل ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الحكومة السابقة شكلت صمام أمان بالنسبة للاقتصاد الكويتي ولقد أبدعت الحكومة السابقة في ادارة الأزمة لدرجة أن الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي اجتازت الأزمة العالمية بأقل الخسائر وهذا موجود بالأرقام فلم نسمع في الكويت بالافلاسات ولا بالصلح الواقي ولا بأقفال البنوك ولا بإنهاء خدمات الآلاف من الموظفين ولقد اجتازت الكويت الأزمة العالمية بنصر يدخل في السيرة الذاتية للحكومة السابقة.

وأقل ما يقال لهذه الحكومة ألف شكر لكم وكنتم ومازلتم عنوانا لنصر اقتصادي يسجل في تاريخ دحركم لأصعب أزمة اقتصادية اجتاحت العالم، فأسقطت اعتى الأنظمة الاقتصادية وبقيتم قلعة صامدة حمت الكويت من كل مكروه. وهناك سؤال آخر يطرح، في ظل احتدام الأزمة الداخلية التي دفعت الحكومة إلى تقديم الاستقالة، ما الوضع الاقتصادي المستقبلي وما السياسات الاقتصادية التي سوف تعتمد؟

إن الجميع يقدرون صعوبة الأوضاع الاقتصادية في البلد، والتي عزاها الكثير من الاقتصاديين إلى الأزمات الداخلية التي شلت البلد، فلم تعد هنالك قواعد تبنى عليها العلاقات الاقتصادية الداخلية، إذ يساهم البعض في ضرب الاقتصاد وخلق أجواء القلق، وإذا كان الاقتصاد الكويتي وهو من أقوى وامتن الاقتصادات في العالم صمد وصبر في ظل كل الظروف الخارجية فهل نعمل على إسقاطه في الداخل؟!

ان دفة الأوضاع في البلد وصعوبة تطبيق السياسات الاقتصادية التي اعتمدت في الماضي والتي ومن دون أي شك، وبالإجماع، لو كتب لها الوقت لإنجاحها لأوصلت الاقتصاد الكويتي إلى مصاف الدول الآمنة من ناحية سلم الهيكل الاقتصادي المعتمد في العالم وفي كل الميادين خاصة المالية وتحديدا الاستقرار الاقتصادي، إن الأوضاع الاقتصادية المقفلة كما الأوضاع العامة تشكلان العائق الأساسي أمام النمو.

وهنا ندعو إلى التكاتف في المرحلة المقبلة «حتى لا تسوء الأوضاع الاقتصادية أكثر»، فلا شك أن التباين واضح بين الحاضر والمستقبل، بين المضمون وما ينتظرنا.ولكن كلنا ثقة بالحكومة تحت راية سمو الأمير.

ولا شك أن وجود حكومة قوية مدعومة سوف يساعد في إيجاد الحلول الفضلى ليس بالنسبة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل بالنسبة إلى العديد من الأمور الحياتية.

وهذه الأمور تصبح أكثر أهمية بالنسبة للقضايا الاجتماعية والمعيشية للمواطن وغيرها من الامور، كونها مرتبطة بالمشاريع الاستثمارية التي لا يمكن الإنفاق عليها الا في ظل حكومة قوية معززة، لاسيما ان الوضع الاقتصادي الحالي مثار نقاش.

إذن لابد من النظر إلى أرقام النمو وأسعار السلع وارتفاع نسبة البطالة وغيرها من الإحصائيات للتأكد من ذلك، ويجب أن نعترف في نفس الوقت بأن حسن ادارة الأزمة الاقتصادية من قبل الحكومة السابقة أسهم وبشكل كبير في الحد من الضائقة الاقتصادية التي نعيشها والتي قيدت الدول المجاورة. الحل الوحيد في الاستمرار حد أدنى من التضامن والتفاهم لأن الجميع في مركب واحد والكل ينشد مصلحة الوطن.

وأذن سقطت نظرية التأثيرات الخارجية على الاقتصاديات الداخلية ولم يبق منها إلا النظريات والسبب في ذلك عدم القدرة على التأثير، لابد من بعض التنسيق في السياسات الاقتصادية والقطاعية، إن الظروف الخارجية بعيدة جدا عن التأثير حتى ولو تأزمت الأوضاع.فلم يتصور في الأربعينيات أن العلاقات بين فرنسا وألمانيا ستكون على ما هي عليه اليوم، والهند وباكستان تحاربتا مباشرة ومرارا عدة، واليوم العلاقات لا بأس بها، لا شيء مستحيل في السياسة وبالتالي لا يعتقد احد أن الظروف الخارجية يمكن أن تؤثر على اقتصاد الكويت في ظل التكاتف والترابط والعمل الدؤوب نحو اقتصاد متين وناشط.

وفي المحصلة ومع كل ذلك يبقى الأثر الداخلي للأزمات الداخلية اكبر من تأثيرات الخارج، وهو ما يؤدي الى ضرب عناصر الاستقرار ومناخ الاستثمار، وضعف الاقتصاد. إضافة إلى تزايد تردي الوضع المعيشي ونمو البطالة وتراجع فرص العمل فالحل الوحيد التلاحم والتلاقي والحوار خاصة في ظل دولة على رأسها أمير مشهود له في جميع المحافل الدولية بالديبلوماسية والحوار والحكمة والتبصر.

وفي الختام، وكما في كل ختام، سلام من القلب الى أمير القلوب ومنير العقول صاحب الحكم سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد رمز الكويت وحامي الدستور وعراب القوانين وإلى ولي عهده الأمين ولتبق الكويت، كما كانت، الله حاميها.